

الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي وجدلية لحظة الأحادية القطبية أو استمرارها في ظل التغيرات الدولية الراهنة

US hegemony over the international system and the dialectic of the moment of unipolarity or its continuation in light of the current international changes



أ.د. / وليد دوزي *

جامعة أوبكر بلقايد- تلمسان، (الجزائر)

walid.douzi@univ-tlemcen.dz

تاريخ النشر: 2024/12/22

تاريخ القبول: 2024/12/20

تاريخ الارسال: 2024/10/11

ملخص: عرف النظام الدولي عقب تفكك الاتحاد السوفييتي تغيرا جذريا بعد الانتقال من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية التي هيمنت عليها الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى منفردة سياسيا وعسكريا وتكنولوجيا واقتصاديا. هذه الهيمنة لم يكن مسلّم بها من طرف كل المنظرين والباحثين في العلاقات الدولية، حيث ظهر العديد منهم وباختلاف اتجاهاتهم وتياراتهم الفكرية كالواقعية والليبرالية وبمختلف تفرعاتها الكلاسيكية والجديدة والدفاعية والهجومية بين مؤكّد على قدرة النظام الدولي الجديد بزعامة الولايات المتحدة على الاستمرار لفترات زمنية طويلة، ومشكك في ذلك معتبرا أنه يشكّل مرحلة انتقالية عابرة تمهيدا لنظام دولي ثنائي أو متعدد.

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي؛ الهيمنة؛ الأحادية القطبية؛ الثنائية القطبية؛ التعددية القطبية؛

توازن القوى.

تصنيف جال: F510.; F520;

Abstract: After the dissolution of the Soviet Union, the international system underwent a radical change after the transition from bipolarity to unipolarity, in which the United States of America dominated as a single superpower politically, militarily, technologically and economically. This hegemony was not recognised by all the theorists and researchers in international relations, as many of them appeared in different directions and intellectual currents such as realism, liberalism, and its various classical, neo-classical, defensive and offensive branches, between those who affirmed the ability of the new international order led by the United States to continue for long periods of time, and those who doubted that it constitutes a transient transitional phase in preparation for a bilateral or multilateral international order.

key words: International system; hegemony; unipolarity; bipolarity; multipolarity; balance of power.

JEL classification: F510.; F520;

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

تعددت الاتجاهات النظرية لشكل النظام الدولي الجديد وطبيعته والفترة الزمنية التي قد يعمرها عقب نهاية الحرب الباردة وأقول الاتحاد السوفياتي وتلاشي حلف وارسو. وبعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على الأحادية القطبية لا يزال السجال قائما بل واشتد بين المنظرين والباحثين في الدراسات الدولية حول ما إن كان النظام الدولي الحالي يشكل مرحلة انتقالية لنظام دولي متعدد أو أنه قادر على الرسوخ والاستمرار لعقود طويلة في ظل التغيرات الدولية المتسارعة من اضطرابات وحروب دولية وأزمات اقتصادية وسياسية وصعود قوى جديدة على غرار الهند والصين وروسيا تتطلع إلى لعب أدوار جديدة على الصعيد الإقليمي والدولي.

وتتجلى الدوافع وراء تناول هذا الموضوع في العوامل والمتغيرات العلمية والواقعية الحاصلة عالميا، فالأولى تتمثل في تعدد وأحيانا تضارب الدراسات والبحوث ومن تيارات علمية ومدارس فكرية مختلفة في العلاقات الدولية في تناولها للنظام الدولي الحالي والتنبؤ باستمراره أو تغييره. أما الثانية فتتمثل في النزاعات والتوترات والحروب العسكرية والطاوقية التي تضرب العديد من مناطق العالم كالشرق الأوسط وأوراسيا. وكل ذلك ينبئ بتغيرات لا يمكن تجاهلها على مستوى طبيعة النظام الدولي حتى وإن استمر شكله الأحادي.

وفي ظل تحولات السياسة الدولية ونسب التقدم والتراجع في محددات القوة للقوى الكبرى اقتصاديا وتكنولوجيا وعسكريا، وحجم التأثير الذي يحدثه كل ذلك في شكل وبنية الأحادية القطبية، يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي: ما مدى قدرة المتغيرات الدولية الراهنة وسعي القوى الكبرى للبروز الدولي والحد من الهيمنة الأمريكية في الدفع بتحول النظام الدولي الحالي شكلا ومضمونا؟ وكإجابة أولية على الإشكالية، صغنا الفرضية التالية:

- يرتبط تحديد شكل وبنية النظام الدولي من خلال تحديد القوة/ القوى العظمى المهيمنة على النظام الدولي اقتصاديا، وعسكريا، وتكنولوجيا خدمة لسلوكها وقرارها السياسي. وتستدعي هذه الدراسة توظيف بعض المناهج العلمية والاقترايات النظرية، أبرزها:

- المنهج الواقعي: إذ تستند النظرية الواقعية في تحليلها للعلاقات الدولية على متغيرين أساسيين هما المصلحة والقوة، ويقوم المنهج الواقعي على فكرة مفادها أن المجتمع الدولي والعلاقات الدولية هو صراع من أجل زيادة القوة القومية بغض النظر عما قد تفرزه من انعكاسات سلبية على مصالح الدول الأخرى.
- المنهج النظري: ومن رواد هذا المنهج في دراسة العلاقات الدولية مورتن كابن Morton Kaplan، حيث يعود أصله -المنهج- إلى نظرية النظم، ويسعى إلى تحديد تلك القوانين والنماذج المتكررة في حركة وعمل هذه النظم، وتثبيت مظاهر أو عناصر الانتظام فيها، إضافة لسعيه التوصل إلى

استنتاجات يمكن أن تعمم في الحالات المتشابهة، لتفسر التطورات التي تحصل لديها أو حصلت. (النعمي، 2021، الصفحات 14-16)

- نظرية توازن القوى: تستند على افتراض أساسي مفاده أن الدول ليست لها علاقة دائمة فيما بينها بل تحركها باستمرار علاقات القوة. (العقابي، 2010، صفحة 181) وجاءت هذه النظرية لتفسير وتحليل والتنظير لواقع العلاقات الدولية، فهي مفهوم مركزي في النظرية الواقعية للعلاقات الدولية، إذ أنه في نظام توازن القوى تختار الدول الوقوف إلى جانب الطرف الأقوى، أو محاولة موازنة الأخير من خلال الاندماج (الموازنة)، (عرجون، 2021، صفحة 775) وجاء استخدام هذه النظرية لتفسير التوازن المستقر وأشكال التوازنات التي عرفها النظام الدولي متعدد الأقطاب.
- النظرية الليبرالية: تقر هذه النظرية بعامل القوة لكن في شكلها الاقتصادي من خلال اتخاذها ركنا رئيسا لأنماط العلاقات الدولية بما فيها الجهات الفاعلة من غير الدول على غرار المنظمات الدولية والشركات فوق الوطنية. وبإمكانية التعاون والاعتماد المتبادل بين الجهات الفاعلة الدولية، والتي يمكن أن تساعد وفقا لذلك في الحد من الصراع والحروب بين الدول. (مصطفى، 2021، صفحة 180)

أما الهدف من هذا المقال العلمي فيتمثل في عرض أبرز مواقف الباحثين والمنظرين في العلاقات الدولية حول شكل وطبيعة النظام الدولي الراهن وقيد النشوء في ظل الاختلاف والتضارب بينها والذي تغذيه التغيرات الحاصلة إقليميا ودوليا.

وسيتم تقسيم هذا العمل إلى المحاور التالية:

- قراءة مفاهيمية في متغيرات الدراسة.
- النظام الدولي الراهن بين الأحادية اللحظية والهشة.
- الأحادية القطبية الراهنة وفجوة القوة الشاملة.
- مستقبل النظام الدولي في ظل الحراك الدولي الراهن.

1. قراءة مفاهيمية في متغيرات الدراسة:

سنستعرض خلال هذا المحور جملة من المصطلحات المرتبطة بالمتغيرات الرئيسة للدراسة أبرزها:

1.1 الهيمنة:

ترجع الهيمنة لغويا إلى الكلمة اليونانية Hegemonia والتي تشير إلى الحكم أو الأمر. وقد ظهرت بدايات استخدام هذا المصطلح في كتابات المؤرخ الإغريقي ثيوسيديدس Thucydides عندما وصف الهيمنة الأثينية في الحرب البيلوبونيسية مفرقا في ذلك بين القيادة المشروعة والسيطرة السياسية. (خليل، 2021، صفحة 79)

ويعتبر مفهوم الهيمنة من المفاهيم الخلافية بين الباحثين. فقد عرّف الليبراليين روبرت كيوهن Robert Keohane وجوزيف ناي Joseph Nye الدولة المهيمنة بأنها: "دولة واحدة قوية بما يكفي للحفاظ على القواعد الرئيسية التي تحكم العلاقات بين الدول ولديها الرغبة في فعل ذلك".

أما الهيمنة عند كريستوفر لاين Christopher Layne فتعني: "القوة الصلبة مجسدة في الدولة التي تملك تفوقاً عسكرياً واقتصادياً ثم بارتباطها بوجود طموح لدى الدولة المهيمنة للحفاظ على مصالحها كافة، إضافة إلى تمتع تلك الدولة بتفوقها على الدول الأخرى؛ ما يجعلها قوة عظمى وأحادية، إضافة إلى أنها عبارة عن تغيير النظام من الحالة الفوضوية إلى الحالة المرتبة (الهيراركية) والتي تعني تفاوت في المراتب أو الأدوار".

وتتقاطع معظم الأدبيات التي تناولت مفهوم الهيمنة في العلاقات الدولية في توافر عنصرين رئيسيين مميزين لها، هما: الإكراه والسيطرة، أو التأثير في هياكل النظام الدولي والسلوك الدولي لوحده. ولا تشمل الهيمنة قيام سيطرة مباشرة على الحكومات الأقاليم الأجنبية. وامتداداً لذلك يميز بين الاحتلال والهيمنة. (حبش، 2021، الصفحات 22-23)

2.1. النظام الدولي:

يعرفه مورتن كابلان Morton Kaplan بأنه: "مجموعة من المتغيرات التي تتسم علاقاتها بالترابط والتداخل، وتولد متغيراتها تفاعلات داخلية وخارجية. ومن خلال تحليل علاقات التأثير المتبادل التي تربط بين هذه المتغيرات، والتي هي أساس النظام الدولي واستقراره، يمكن تحديد جوانب الانتظام والاضطراب في أنشطته وتفاعلاته، ومن ثم يمكن تحديد جوانب الانتظام والاضطراب في أنشطة النظام وتفاعلاته". (عبد السلام، 2020، صفحة 861)

وبالإضافة إلى كل الأطر التنظيمية التي يمكن أن تؤثر على واقع العلاقات الدولية، مثل المنظمات والحركات السياسية والشركات العابرة للقوميات، فإن تفاعل الوحدات السياسية التي تشكل هذا النظام عبر التعاون والتنافس والحرب هو القوة المحركة الرئيسية للنظام. وبالتالي فإن الإطار المؤسسي والدبلوماسي والسياسي والقانوني الذي يحكم العلاقات الدولية في فترة تاريخية معينة يسمى نظاماً دولياً.

3.1. القطبية:

يُحيل مفهوم "القطبية" إلى عدد القوى الكبرى في النظام الدولي ذات النفوذ (الاقتصادي والعسكري والنفوذ العالمي). ويفترض الاستراتيجيون أن القطبية تصف توزيع القوة في النظام الدولي وكيفية تغييرها بمرور الوقت، وأن هذه التغيرات هي المفتاح لفهم سبب علاقات التنافس أو التعاون بين الدول. وهناك عادةً ثلاثة أشكال للقطبية:

الأحادية القطبية: وهي بنية تتسم بوجود قوة كبرى أو مجموعة من القوى الكبرى المتوائمة سياسياً وذات قوة كبيرة نسبياً في الموارد العالمية المؤثرة تمكّنها من فرض إرادتها السياسية على الوحدات السياسية الدولية الأخرى دون تحدٍ كبير منها ويستند هذا النظام إلى مبدأ توازن القوى، وهو هيكل تتسع فيه قدرات دولة واحدة حيث لا تستطيع قوة عظمى أخرى الحفاظ على هذا التوازن. (بلخيرة، 2021، صفحة 251)

كما يستخدم الباحثون في العلاقات الدولية مصطلح "الأحادية القطبية" لتمييز النظام الدولي الذي يضم دولة واحدة مفرطة القوة عن النظام الذي يضم دولتين أو أكثر من الدول الكبرى. ويمكن تعريف "الدولة القطب" على أنها: "تنعكس في جميع عناصر قدرة الدولة، التي يحددها عدد السكان والحجم الإقليمي والموارد الطبيعية والقوة الاقتصادية والقوة العسكرية والكفاءة المؤسسية والتنظيمية". وتشير الأحادية القطبية بعد الحرب الباردة إلى هيمنة أمريكا على القوة العسكرية والاقتصادية، وهو ما يميز النظام الدولي الحالي عن النظام الذي ساد على مدى القرون الأربعة الماضية. وهذا يؤكد على أن النظام الدولي أحادي القطب بشكل فريد، تماماً كما كان النظام السابق متعدد الأقطاب أو ثنائي القطب. (عبد السلام، الصفحات 862-864)

في حين تشير القطبية الثنائية إلى الحالة التي تتساوى فيها قوة حالتين تقريباً. من ناحية أخرى، يحيل تعدد الأقطاب إلى الحالة التي تتوزع فيها القوة بين عدة دول. ولا يعني تعدد الأقطاب بالضرورة أن تكون قوة عدة دول متساوية ومتوازنة تقريباً؛ ففي الواقع، غالباً ما يكون نظاماً غير متوازن، حيث تتنافس على المكانة الدولية قوتان أو ثلاث قوى كبرى وعدة قوى وسيطة. (عزت، 2023، صفحة 01)

2. النظام الدولي الراهن بين الأحادية للحظية والهيمنة:

لم يسبق وأن أشار "مورتن كابلان" في دراسته المتعلقة بالنظم الدولية إلى النظام الأحادي بشكل صريح، وإنما أشار إليه بصورة ضمنية حين تناول النظام الدولي التصاعدي التدريجي. في حين أشار ريتشارد روزكرينز Richard Rosecrance في دراسته المتعلقة بالنظم الدولية إلى النظام الأحادي ضمن الأنظمة التسعة التي ذكرها. وبالرغم من أن روزكرينز قد تناول في دراسته "النظام الأوروبي البسماركي" كمثال على النظام الأحادي. (عبد السلام، صفحة 864) إلا أن العديد من الباحثين والمنظرين اعتبروا نظام أحادي القطبية الراهن يشكل مرحلة انتقالية وجسر عبور إلى نظام دولي ثنائي أو تعددي. ومن أبرز معتنقي هذا الطرح والمدافعين عنه الأمريكي الواقعي الكلاسيكي كريستوفر لاين Christopher Layne حيث اعتبر أن هيمنة دولة عظمى واحدة على النظام الدولي، ما تنفك أن تكون ظاهرة عابرة لا يمكن أن تستمر طويلاً بأي شكل من الأشكال. ومن هذا المنطلق شنّ هجوماً قاسياً على أصحاب نظرية استقرار الهيمنة (وعلى رأسهم كينيث والتز Kenneth Neal Waltz والذي يرى بأن أساس توازن القوى هو منع الآخرين من زيادة قوتهم إلى درجة تهدد الاستقرار الدولي)، لكونهم يعززون الآمال الزائفة بإمكانية استمرار تفرد الولايات المتحدة وتصدّرها النظام الدولي، من ناحية، واستقرار هذا النظام على هذه الوضعية طوال القرن الحادي والعشرين، من ناحية أخرى.

وقد قدّم "كريستوفر لاين" طرحه النظري من خلال مقاله المنشور سنة 1993 والموسوم بـ "وهم الأحادية القطبية"، معتبراً أن الأحادية القطبية ليست سوى "لحظة" تُعبّر عن "فترة جيوسياسية فاصلة" لا يمكنها الاستمرار لفترة طويلة، بل ستعود وتستسلم لنظام التعددية القطبية في أجل أقصاه -حسبه- العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. واستند "لاين" في موقفه هذا على طرح مفاده أن هيمنة قوة واحدة على النظام الدولي تُقلق الدول الأخرى على مكانة قوتها النسبية داخل النظام، ما يخلق البيئة

المحفزة لهذه الدول الراضية لهذا الواقع والذي يدفعها لموازنة هذه الهيمنة وعدم القبول بها، وهذا ما يمهد لظهور دول عظمى جديدة منافسة للدولة المهيمنة على السيطرة والهيمنة الدولية، فيؤدي ذلك إلى تآكل القوة النسبية للدولة المهيمنة، من خلال إعادة توزيع القوة بين الدول داخل النظام الدولي الجديد، ومن ثمّ إنهاء تفوق الدولة المهيمنة عليه.

وفي موازاة ذلك، يجب على الدول القادرة على المنافسة دولياً أن تتحدى القوى العظمى في نظام القطب الواحد. وذلك لأنها إذا ما تهاونت وفشلت في ذلك، فإنها ستعرض للاستغلال من قبل الدولة المهيمنة. ومن هنا تأتي الحاجة إلى عملية للحد من الانحرافات عن منحى القوة لصالح الدول المهيمنة، مما يؤدي إلى إعادة التوازن الحتمي للنظام الدولي في شكل نظام دولي تعددي جديد.

ويستشهد لايين أيضاً بأمثلة تاريخية على "الطبيعة الزائلة" للنظام الأحادي القطب، مثل محاولات نابليون بوناپرت في فرنسا وأدولف هتلر في ألمانيا لحكم العالم. ولذلك، وفقاً للايين، فإنه "بالنظر إلى تراجع القوة النسبية للولايات المتحدة وتزايد منافسة اليابان للولايات المتحدة إلى ما بعد عام 2010، فإن الهيمنة الأمريكية الأحادية على النظام الدولي ستبوء بالفشل في الأخير لأن محدوديتها وقصورها في تزايد مع مرور الوقت". (الجرباوي و حبش، 2019، صفحة 34)

لكن في عام 2006، عاد "كريستوفر لايين" بمقال جديد في الموضوع ذاته عندما تقين باستحالة تأكد نبوءته حول زوال النظام الدولي أحادي القطبية سنة 2010، ليمدد الموعد المرتقب لانهاء الأحادية القطبية لما بعد عام 2010، ولكن بما لا يتجاوز عام 2030، مؤكداً أطروحته السابقة بشرح مفصل حول نواحي تآكل القوة النسبية للهيمنة الأمريكية على النظام الدولي. ليعود ومهاجم "لاين" أنصار استقرار الهيمنة، المدافعون على أطروحة ديمومة بقاء الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة على رأس هرم النظام الدولي، أو باستمرار سيطرة "العهد الأمريكي Pax Americana" على مقدّرات النظام الدولي خلال القرن الحادي والعشرين.

وعبر استعراضه لواقع تراجع الولايات المتحدة في المجالات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية في ظل التنافس الدولي لها والذي تقوده روسيا والصين، وفي حيوية قوتها الناعمة وجاذبيتها، بين "لاين" هشاشة وضعف موقف مُنظري استقرار الهيمنة، وعبر عن قناعته بأن الصين ستكون المنافس الذي لن يقبل باستمرار "العهد الأمريكي" على حاله، وإنما ستقوم باستخدام أسسه، والنفاز من داخله، لتحقيق أمر تقويضه، وإيجاد نظام دولي جديد لن تقبل إلا أن تكون أحد أقطابه الفاعلين، وبالتالي زوال نظام القطب الواحد. لذلك يرى "كريستوفر لايين" أن في ظل التغيرات الدولية الراهنة والمرتبقة في بنية النظام الدولي والتي ستُسرع نهاية الهيمنة، إما عبر الوسائل السلمية أو العنيفة، فإنه يدعو الولايات المتحدة ألا تصرّ على التفرد الدولي ومقاومة فكرة التشارك والدفع في اتجاه إشراك القوى الأخرى، وتحويل النظام الدولي الأحادي إلى تعددي وذلك بغية حفاظها لنفسها على موقع متقدم في النظام الدولي الجديد قيد النشوء، (الجرباوي و حبش، الصفحات 34-35) وبالتالي فإن مقاومة الولايات المتحدة للتغير الدولي

القادم في هرمية النظام الدولي سيعوقها -حسبه- من تقلد موقع متقدم دوليا قد يدفعها إلى الانكفاء والانعزال.

من جهة أخرى، هناك من يعتبر أن النظام الدولي الحالي عبارة عن نظام أحادي-متعدد القطبية Uni-Multipolar الذي ابتدعه الأمريكي صامويل هنتنغتون Samuel Huntington مع نهاية تسعينات القرن العشرين، أي بالموازاة مع الترويج الأمريكي للنظام الدولي الجديد القائم على الأحادية القطبية، نمطا جديدا يمثل مزيجا بين نمطي الأحادية والتعددية.

وفي سياق شرحه لهذا النمط، يعتقد هنتنغتون أن السياسة العالمية بعد الحرب الباردة لم تعد تتطابق مع الأنماط الكلاسيكية الثلاث للنظام الدولي (الأحادية، الثنائية والتعددية القطبية) الذي تحوّل مع مطلع القرن الحالي نظام أحادي-متعدد القطبية، أو ما يعرف بـ "القطبية الأحادية الهشة Loose Unipolarity أي عبارة عن نظام هجين يتشكل -حسبه- من ثلاث مستويات.

ويتميز النظام الأحادي-المتعدد القطبية -حسب "هنتنغتون"- في سعي الولايات المتحدة و رغبتها الجامعة في تكريس نظام أحادي القطبية، تكون فيه الطرف المهيمن، وهي غالبا ما تتصرف على هذا النحو، كما لو أن النظام المأمول قائم فعلا، وكأن موضوع الامبراطورية أصبح أمرا مسلما به دون أن تتمكن من تحقيق الهيمنة، من جهة، و في تفضيل القوى الرئيسية الأخرى (والتي صنفها في المستوى الثاني وسماها بالقوى الرئيسة ممثلة في الصين وروسيا والهند والبرازيل وألمانيا وفرنسا واليابان) التي تشعر بأنها مهددة بسعي القوة العظمى (والتي صنفها في المستوى الأول وسماها بالقوة العظمى وهي أمريكا) نحو الهيمنة العالمية، لنظام متعدد الأقطاب؛ باعتباره يوفر لها المزيد من هامش المناورة، و يقلص من حجم الضغوطات والقيود المفروضة عليها من طرف القوة العظمى، من جهة ثانية. وتعمل القوى الإقليمية الرئيسية (والتي صنفها في المستوى الثالث) التي تتناقض مصالح بعضها في أحيان كثيرة مع الولايات المتحدة على غرار كوريا الشمالية وإيران على تعزيز مواقعها وتوسيع مجال نفوذها قدر المستطاع، من جهة ثالثة، فإن كل الأطراف المنتمية إلى المستويات الثلاث -وعلى عكس الأنماط الكلاسيكية الثلاث- تبدو غير راضية في ظل هذا النظام عن الوضع القائم. وهكذا تم -من وجهة نظر "هنتنغتون"- الانتقال من نظام الثنائية القطبية عبر "لحظة الأحادية القطبية" Unipolar moment إلى نظام أحادي- متعدد الأقطاب غير مستقر، والذي سينتقل لا محالة إلى نظام القرن الحادي والعشرين متعدد القطبية، وبهذا ستكون الولايات المتحدة -كما قال "زبغنيو بريجنسكي" Zbigniew Brzezinski أول وآخر إمبراطورية عالمية وحيدة. (بلخيرة، الصفحات 254-255).

إن التساؤلات المثارة حول مستقبل الأحادية القطبية وشكل وطبيعة النظام الدولي الجديد قيد النشوء تقف خلفها العديد من المؤشرات والمتغيرات، على غرار النمو الاقتصادي الصيني، والتراجع النسبي العسكري والاقتصادي الأمريكي، في ضوء الأزمات المتعددة التي سيظل النظام المالي الأمريكي يعانيها خلال العقود القادمة. ونتيجة للسياسات التي اتبعتها إدارة الرئيس السابق جورج بوش الابن، حيث ارتفع نصيب الفرد من الدين العام بنسبة 50 %، أي من 13.000 إلى 19.000 دولار أمريكي خلال الفترة الممتدة

(2008-2001). ووصل العجز للسنة المالية 2009 إلى 106 تريليون دولار بنسبة 09%، مع توقعات مكتب ميزانية الكونغرس أن يزيد معدل تريليون دولار أمريكي آفاق العام 2025. كما تواجه الولايات المتحدة العديد من التحديات، داخليا: كارتفاع معدلات الدين العام ومؤشرات البطالة، وخارجيا: كالتحديات العسكرية والاقتصادية والتمدد الصيني والروسي في جنوب شرق آسيا وإفريقيا. وقد تنبأ بول كينيدي Paul Kennedy في كتابه سقوط وانحيار الإمبراطوريات العظمى The Rise and Fall of the Great Powers بسقوط الولايات المتحدة الأمريكية نظرا للتوسع الأمريكي الخارجي، والذي أثقل كاهلها لاسيما بعد حربي أفغانستان 2001 والعراق 2003 وما انجر عنهما من انعكاسات سياسية واقتصادية واجتماعية. (عبد السلام، صفحة 887)

3. الأحادية القطبية الراهنة وفجوة القوة الشاملة:

مع مطلع العقد الأخير من القرن العشرين حدث تحوّل جذري في النظام الدولي الذي تأسس في أعقاب معاهدة وستفاليا Westphalia سنة 1648، حيث لأول مرة وبعد 343 سنة يقطع النظام الدولي استناده إلى مُرتكز تنظيم العلاقة بين أكثر من لاعب؛ دولٌ تُشكّل أقطابًا في هذا النظام، إما على نحو تعددي كما كان عليه الحال حتى نهاية الحرب العالمية الأولى سنة 1918، وإما بثنائية قطبية نتجت عن الحرب العالمية الثانية تمخض عنها المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي (السابق) والمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. وبفعل غياب أحد القطبين الرئيسيين ابتداءً من عام 1991، انتقل النظام الدولي إلى مرحلة جديدة لم يعهدها من قبل؛ تمثلت في الأحادية القطبية الدولية التي انبثق منها نظام دولي جديد يقوم على هيمنة دولة عظمى واحدة وتفردّها، هي الولايات المتحدة. (بلخيرة، صفحة 255) وفي هذا السياق، يقول "برنت سكاوكرافت" Brent Scowcroft المستشار الأسبق للأمن القومي الأمريكي خلال الفترة (1993-1989): "وجدت الولايات المتحدة نفسها تقف وحيدة على قمة القوة العالمية، وقد كان هذا بالفعل موقفا غير مسبوق في التاريخ، وهو ما قدم لنا فرصة نادرة لتشكيل العالم". (عبد السلام، صفحة 863)

وعلى الرغم من التحولات العميقة التي تعرفها القوة، فإن النظام الدولي لا يزال قائما على قوة عظمى وحيدة؛ هي الولايات المتحدة في هذه الحالة، وعدد محدود من القوى الكبرى. (بن عنتر، 2020، صفحة 100)

وفي السياق ذاته يؤكد "جو إينج بيكي فولد" "Jo Inge Bekkevold" مستشار أول في المعهد النرويجي للدراسات الدفاعية في مقال له في دورية الشؤون الخارجية، في سبتمبر 2023، تحت عنوان: "لا، العالم ليس متعدد الأقطاب"، أن الادعاء بأن عالم اليوم متعدد الأقطاب، أو حتى قريب من ذلك، هو مجرد خرافة ليس إلا، مؤكداً: "أن مجرد وجود قوى متوسطة صاعدة ودول غير منحازة ذات قدرات ديمغرافية كبيرة واقتصادات متنامية ليس كافيا لجعل العالم متعدد الأقطاب". (عزت، صفحة 02)

عمليا، أدى هذا التغيّر المفاجئ إلى حدوث اختلالات في بنية النظام الدولي التقليدية، نجم عنها سلسلة من الاضطرابات والصراعات والحروب عصفت بمناطق مختلفة فيه، ولا زالت آثارها تتفاعل حتى الآن.

على صعيد آخر رافق التغير العملي للنظام الدولي تغيراً نظرياً ومفسراً لماهية عمل النظام الدولي وكيفية، وبالتحديد من وجهة نظر المدرسة الواقعية التي ارتكزت بالأساس في تفسيرها للسياسة الدولية على ضرورة وجود أكثر من قطب على رأس هرم النظام الدولي. لكن بوغت مُنظِّروها بواقع جديد لم يكونوا يتوقعونه، بل جاء خارج نطاق منظومة وسياقات فهمهم للسياسة والعلاقات الدولية بالأساس، وعلى رأسهم كينيث والتز Kenneth N. Waltz الذي نشر في سنة 1988 في مجلة *Journal of Interdisciplinary History* مقالاً بعنوان "The Origins of War in Neorealist Theory" (أصول الحرب في النظرية الواقعية الجديدة) جاء فيه أن الحرب الباردة ستستمر؛ لكونها "متجذرة بقوة في هيكل السياسات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وستبقى ما دام الهيكل الدولي مستمراً". ولكن سرعان ما فشل هذا التنبؤ بسبب تفكك المعسكر الشرقي ونهاية الحرب الباردة.

ورغم محاولة العديد من المدارس النظرية وعلى رأسها الليبرالية والبنائية في التقليل من شأن المدرسة الواقعية وعدم قدرتها على تفسير الواقع الجديد، فقد تعرضت الواقعية لاهتزازات داخلية ليس بفعل الهجمات الخارجية، وإنما بسبب الانشقاق الداخلي، والذي قاده العديد من المنظرين بأطروحاتهم المساندة للأحادية القطبية والمناوئة للثنائية والتعددية القطبية وعلى رأسهم "وليم وولفورث" Wohlforth و "ستيفن بروكس" Steven Brooks (الجرباوي و حبش، صفحة 36) حيث يرى "وليم وولفورث" أن الأحادية القطبية تمثل بنية تتعاضد فيها مقدرات إحدى الدول بحيث تعجز أي قوة أخرى على موازنتها وذلك بسبب التكلفة الباهظة التي على القوة -سواء كانت واحدة أو أكثر- التي ستحاول موازنة الدولة المهيمنة، أن تتحملها للقيام بفعل التوازن، وهي تكلفة أكبر من قدرة المنافسين المحتملين على تحملها. كما أكد وولفورث على أن فجوة القوة الشاملة التي تتمتع بها الدولة المهيمنة على نظام القطب الواحد تدفع كل منافسيها إلى مهادنتها وتجنّب تحديها ومجاراتها على الهيمنة الدولية حفاظاً على مصالحها الذاتية، والتي تقوم بالأساس على حسابات الربح والخسارة. فالمواجهة في ظل الاختلال الكبير في ميزان القوة تجعل مواجهة الدولة المهيمنة أمراً مكلفاً وخاسراً. وهذا ما يجعل نظام الأحادية القطبية حسب "ولفورث" نظاماً مستمراً ولا يشكل مرحلة انتقالية أو لحظة آنية في سيروية النظام الدولي. بل يؤكد أن من الخطأ "التوقع للعودة إلى سياسات توازن القوى على طريقة الأقطاب المتعددة، وذلك لسبب بسيط هو "أننا نعيش في أول نظام قطبية أحادية يشهده العالم الحديث"، بعد سريان التعددية القطبية خلال الفترة الممتدة من معاهدة ويستفاليا إلى الحرب العالمية الأولى ثم الثنائية القطبية من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة. فالنظام أحادي القطبية في نظر "ولفورث" هو نظام "شديد الرسوخ، يتمتع بكل مقومات الديمومة ولعقود قادمة كثيرة وذلك استناداً لمجموعة من العوامل والأسباب -في رأيه- والتي تتمثل في:

- أن الولايات المتحدة هي أول قوة في التاريخ الحديث يتحقق لها تفوق حاسم في كل ركائز القوة، أي الاقتصادية والعسكرية والتقنية والجيوسياسية،

- الميزة الجغرافية التي تتمتع بها الولايات المتحدة والتي تمنحها أربعة حلفاء هم الأكثر وثوقًا، كندا والمكسيك والمحيط الأطلسي والمحيط الهادي.

وبعد مرور حوالي 17 سنة على هذا الطرح وفي سنة 2016، عاد وولفورث مع زميله ستيفن بروكس من خلال إصدارهما لكتاب جديد بعنوان "أميركا في الخارج"، لتقييم طرح وولفورث السابق في ضوء الصعود الصيني المتسارع، وخصوصًا في المجال الاقتصادي، الذي دفع بالعديد من البحوث والدراسات للتنبؤ بتغير طبيعة النظام الدولي في اتجاه ثنائية قطبية دولية. فحص بروكس و وولفورث قوة الصين من جوانب متعددة مقارنة بالولايات المتحدة، وجاء استنتاجهما الجديد متوائماً مع القديم، مع تعديل جزئي مفاده أن "لدى الصين وحدها ومن بين كل الدول الكبرى الموجودة على الساحة الدولية على غرار اليابان وروسيا والهند والاتحاد الأوروبي إمكانية أن تصبح في يوم من الأيام قوة عظمى مساوية للولايات المتحدة"، ولكن ذلك لن يحدث في القريب المنظور -حسبهما-. (الجرباوي و حبش، الصفحات 36-37)

وفي السياق ذاته، فإن النظام الدولي سيبقى أحادي القطبية، طالما الولايات المتحدة ستبقى الدولة الوحيدة التي لديها قدرات هائلة لنشر قواتها خارج حدودها؛ إذ يمكن للصين أن تطور اقتصادًا يعادل أو ربما يفوق اقتصاد الولايات المتحدة، ولديها قدرة علمية وتكنولوجية قابلة للمقارنة، لكنها ما لم تختار استخدام مواردها لتطوير القدرة العسكرية للقوة الكبرى. وبما أن الصين لا تسعى -وهي المنافس الرئيس للولايات المتحدة في الوقت الراهن- لموازنة قدراتها العسكرية، غير أن الموازنة جارية في المجال الاقتصادي. لذلك سيبقى العالم أحادي القطب ما بقيت الصين على خيارها بعدم استخدام مواردها لتطوير قدرة عسكرية تليق بقوة عظمى.

وجاء موقف "نيونو بي. مونتيرو" Nyono B. Montero داعماً لطرح وليم وولفورث و ستيفن بروكس حيث أكد أن: "الصين والقوى الكبرى الأخرى إذا ما أرادت تحقيق التوازن مع الولايات المتحدة بغية وضع حد لنظام القطبية الأحادية والتوجه لنظام دولي جديد أكثر تنافسية وقطبية، ثمة شرطان ضروريان لا يمكن الاستغناء عنهما وهما:

- أن تكون للدولة أو الدول المنافسة للولايات المتحدة القدرة على نشر القوة خارج منطقتها؛
 - الحفاظ على مستوى من القوة الاقتصادية يضاهي تلك التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية".
- (بن عنتر، صفحة 103)

4. مستقبل النظام الدولي في ظل الحراك الدولي الراهن:

استناداً على ما سلف، فإن الشيء الثابت والوحيد في النظام الدولي أنه غير ثابت أو مستقر على شكل واحد مهما عمّر أحد النظم الدولية، باعتبار أن العلاقات الدولية وتفاعلاتها ديناميكية غير استاتيكية. فالدولة في حد ذاتها كما أكد عليه ابن خلدون لها أعمار طبيعية كما للأشخاص وتمر بعدة تطورات من ناحيتين هما: الأحوال العامة (من السياسية والاقتصاد والعمران والأخلاق)، والتطورات التي تحدث من ناحية العظمة والقوة والاتساع. وكل دولة -حسبه- تنتقل بين خمسة أطوار هي: الظفر، والانفراد بالمجد، ثم الفراغ والدعة، ثم طور القنوع والمسالمة، ثم الإسراف والتبذير. (أيوب، 2019)

لكن الذين أكدوا على أن الأحادية القطبية عابرة وغير ثابتة فقد جانبوا الصواب باعتبار أننا نعيش اليوم في العقد الرابع من الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، وبالتالي فإن النظام الدولي الحالي ليس بالموثوق أو العابر، بل لازالت الولايات المتحدة تهيمن عليه بالرغم من بروز قوى دولية منافسة لها عسكريا واقتصاديا لكن ليس بتلك الدرجة التي تستطيع معه إحلال نظام دولي جديد محل الأحادي على المدى القريب، خاصة وأن الاستراتيجية الأمريكية الحالية قائمة على التوازن خارج المجال، بمعنى أن تبقى الولايات المتحدة قوية ولا تتورط في حروب لا طائلة منها، بل تحافظ على مصالحها في العالم عن بُعد، وليس عبر الانخراط المباشر والدائم في الهيمنة على شؤونه والإفناء المستمر في ترتيب أوضاعه ورعايتها. وهذا ما أكد عليه "جون ميرشايمر" John J. Mearsheimer الذي ربط إطالة أمد أحادية القطبية الدولية بضرورة تقليص تمدد الولايات المتحدة خارج إقليمها الحيوي، وترك الآخرين يتصارعون تحت رقابتها ورعايتها على تحقيق الموازنة في الأقاليم المختلفة، (الجرباوي و حبش، صفحة 44) وهذا ما يمكن استشفافه من عدم التورط الأمريكي في العديد من النزاعات والحروب على غرار الأزمة السورية 2011 والحرب الروسية - الأوكرانية 2022.

إضافة إلى أن المقومات الثلاثة الأساسية للقوة التي تسمح بقياس التفوق الأمريكي، ومقارنة الوسائل التي تملكها القوى الرئيسة، ومن ثمّ إلقاء الضوء على الفجوة المتحققة لفائدة الولايات المتحدة، هي: العسكرية، الاقتصادية والتكنولوجية. والجدول الموالي يوضح مقارنة بين الانفاق العسكري لكل من الولايات المتحدة والصين والتفوق الأمريكي الكبير في ذلك.

جدول رقم 01: الانفاق العسكري بين كل من الولايات المتحدة والصين

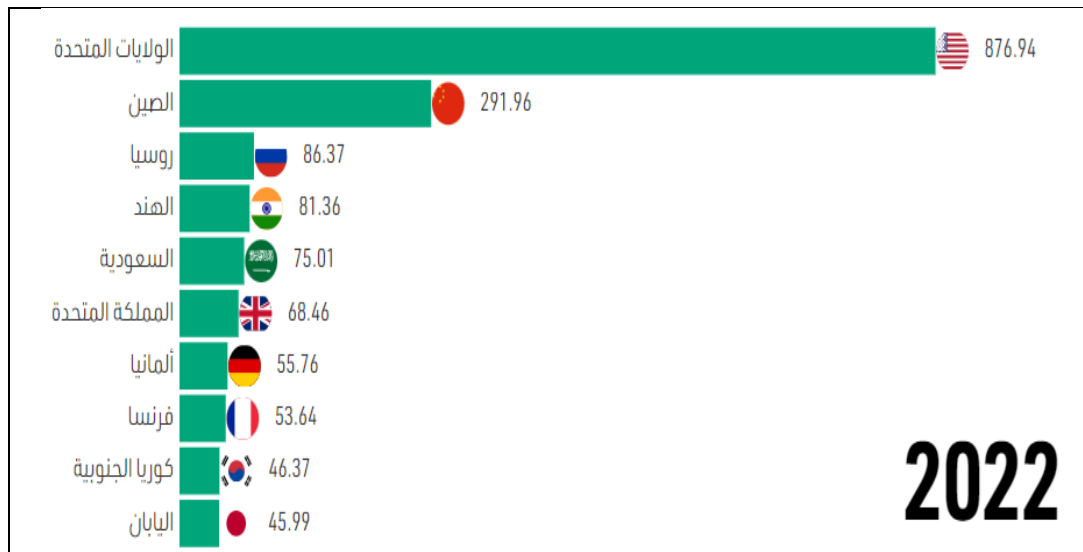
الولايات المتحدة الأمريكية	جمهورية الصين الشعبية	
2007	636.674 مليار دولار	103.670 مليار دولار
2008	683.776 مليار دولار	113.542 مليار دولار
2009	738.621 مليار دولار	137.512 مليار دولار
2010	758.890 مليار دولار	144.499 مليار دولار
2011	749.533 مليار دولار	156.009 مليار دولار
2012	706.918 مليار دولار	169.382 مليار دولار
2013	650.851 مليار دولار	185.152 مليار دولار
2014	610.636 مليار دولار	200.915 مليار دولار
2015	596.010 مليار دولار	214.093 مليار دولار
2016	606.233 مليار دولار	225.713 مليار دولار ⁽¹⁾
2022	876.094 مليار دولار	291.096 مليار دولار ⁽²⁾

المصدر: ⁽¹⁾ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 104.

⁽²⁾ معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) نقلا عن: <https://short-link.me/IOJ7>

يتضح من الجدول المبين أعلاه وبالرغم من التذبذب الأمريكي في حجم الإنفاق العسكري مقارنة بالصعود السنوي المنتظم للصين في الإنفاق العسكري، إلا أن الفارق بين القوتين كبير جداً لصالح أمريكا التي تعتبر القوة الوحيدة في العالم التي لديها نفقات ضخمة وبنية تحتية متطورة جداً. وقد اتسعت الفجوة مع الصين، حيث سيكون مسارُ رأيها طويلاً جداً، خصوصاً أن تحويل القوة الاقتصادية إلى قوة عسكرية وقدرة تكنولوجية أمر معقد للغاية. كما أن التفوق العسكري الأمريكي على بقية الدول فهو شاسع جداً كما يبين الشكلين الموالين:

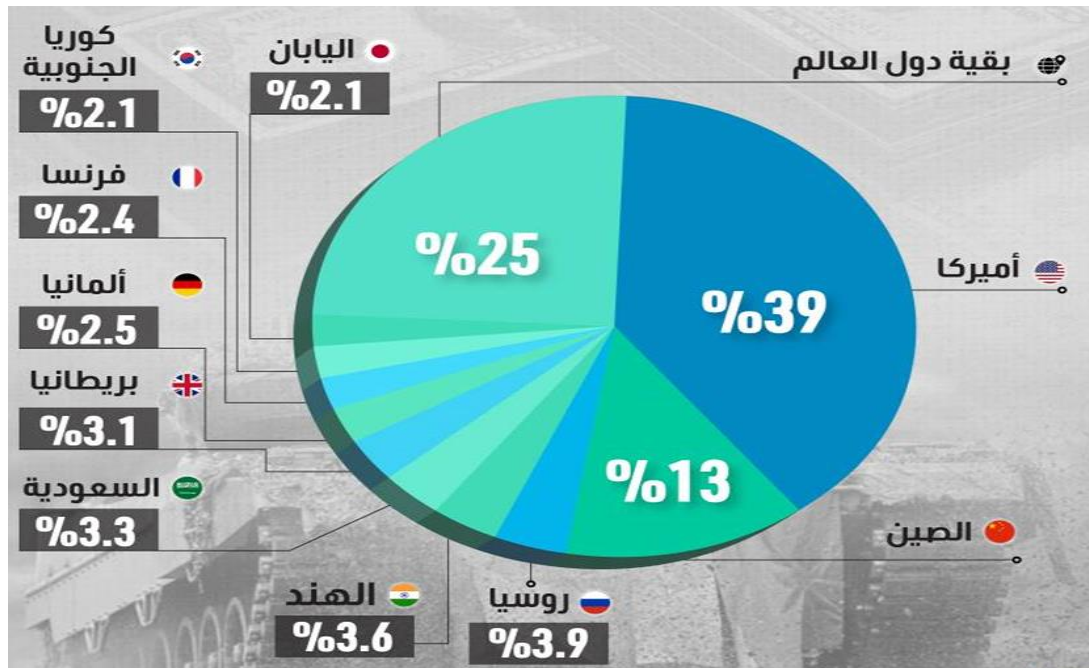
شكل رقم 01: أكبر دول العالم في الإنفاق العسكري لسنة 2022 بمليارات الدولار



المصدر: معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) نقلاً عن: <https://short-link.me/IOJ7>

من ناحية أخرى، على الرغم من دعم جمهورية الصين الشعبية لتعددية الأقطاب، إلا أنها لم تفعل شيئاً ملموساً لتشجيع صعودها. وذلك لأنها لم تشرع في عملية توازن، سواء في شؤونها الداخلية أو في تطلعاتها الخارجية، لمنافسة القوة الأمريكية ومواجهتها، بهدف تطوير الردع أو تقليص الوجود الأمريكي في العمق الاستراتيجي للصين. ومع ذلك، تبقى الرهانات المباشرة ومتوسطة المدى بالنسبة للصين هي تايوان وليس استراتيجية الوجود الأمريكي في المنطقة نفسها. وبالإضافة إلى ذلك، لا يبدو أن الإنفاق العسكري الصيني قد وصل إلى مستوى يسمح باستنتاج أن الاقتصاد الصيني قد تمت عسكرته وتعبئته للتفوق على القوة الأمريكية أو موازنة القوة الأمريكية. (بن عنتر، صفحة 104) لذلك من الخطأ تحليل مستقبل القطبية الأحادية بسبب صعود الصين بالاعتماد فقط على الجوانب الاقتصادية: فحسب مونتيرو هي "مسألة تتعلق بسلوك القوى العظمى وصنع القرار السياسي أكثر من كونها مسألة قوة اقتصادية". ويقترح مونتيرو أخذ العنصر النووي في الحسبان وتحويل النقاش من القضايا الاقتصادية إلى نقاش يتعلق بدورها في صنع القرار السياسي والاستثمار في القوة العسكرية الإضافية.. (بن عنتر، صفحة 108)

شكل رقم 02: حصص الدول الأكثر إنفاقاً على الصعيدي العسكري لسنة 2022 بالنسبة المئوية



المصدر: معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) نقلاً عن: <https://short-link.me/IOJ7>

ومن خلال جهودها الرامية إلى الحفاظ على هيمنتها العالمية، تعمل الولايات المتحدة على بناء نظام إقليمي متعدد الأقطاب مع استراتيجية إقليمية كركيزة لدورها في إدارة المنظمات الإقليمية للسلام والأمن الإقليميين. ويُعد هذا النهج الأمريكي الجديد خروجاً عن الوضع الذي كان سائداً عشية إعلان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن عام 1991 عن نظام عالمي جديد يتسم بأحادية القطب. (عبد السلام، صفحة 862) وتعكس هذه المقاربة الجديدة رغبة الولايات المتحدة في استبدال هندسة النظام العالمي من "نظام هرمي مركزي"، كما في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى نظام "شبكة عنقودية" تكون الولايات المتحدة مركزها المهيمن. ويفترض هذا الهيكل الهندسي أن كل نظام إقليمي يقوم بتنسيق وموازنة القوى الاستراتيجية في المنطقة من أجل إدارة المنطقة في إطار من الصراع. ووفقاً لهذا التحليل، فإن هذه الهندسة الأمريكية للعلاقات الدولية تفترض، بالتوازي، أن تلعب بعض الدول الإقليمية دوراً قيادياً في إدارة الأنظمة المعنية، وأن تقوم بالتعاون مع دول إقليمية أخرى بردع القوى "المارقة" على النظام الإقليمي والدولي، دون أن تقوض هيمنتها على النظام الدولي أحادي القطبية، ودون يتوخى إنشاء دائرة مصالح متوازنة تسعى للسيطرة على الصراعات الإقليمية في إطار الولايات المتحدة المهيمنة، مع إشراكها في استراتيجيتها.. (عزت، صفحة 03)

أما فيما يتعلق بالتنبؤ بتاريخ أفول القطبية الأحادية فإن ذلك ليس بالأمر الهين، وهذا ما حدث مع كريستوفر لاين عندما فشل تنبؤه بنهايتها في آفاق عام 2010، والأمر ذاته مع رائد الواقعية الدفاعية كينيث والتز عندما تنبأ سنة 1988 باستمرار الثنائية القطبية لعقود طويلة لكنه فشل.

5. الخاتمة

نستنتج مما سبق أن النظام الدولي أحادي القطبية لا زال قائما من خلال الهيمنة الأمريكية، والانتقال إلى نظام دولي جديد هو قادم -باعتباره حتمية تاريخية-، لكن توقيتته سيتوقف على رغبة وقدرة القوى الجديدة المتمثلة في الصين والهند والاتحاد الأوروبي وروسيا في لعب دور في النظام الدولي الجديد من ناحية، وعلى استجابة الولايات المتحدة ومرونتها في التعامل مع التهديدات والتحديات القادمة من تلك القوى من ناحية أخرى.

وبالرغم من بزوغ بعض المؤشرات التي تنذر بإقبال النظام العالمي الراهن على تغيرات في بنيته كبروز الصين كمركز للنمو الاقتصادي العالمي إلى جانب الاتحاد الأوروبي وروسيا والهند، إلا أننا لا نزال نعيش في ظل الهيمنة الأمريكية التي تعبر عن الأحادية القطبية، حتى وإن لم تكن تلك الهيمنة الأمريكية حاليا بالصورة والبنية التي كان عليها الأمر بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. كما أن الاقتصار فقط على الجانب الاقتصادي للحكم على زوال القطبية الأحادية يعتبر مجانباً للصواب، بل لا بد من إشراك عوامل أخرى في التحليل على غرار العامل النووي والعامل السياسي ودوره في الاستثمار في القدرات العسكرية الإضافية مثلما أكد عليه مونتيرو.

لذلك قد تتجه الولايات المتحدة إلى استراتيجيات أخرى تشرك فيه بعض القوى الكبرى في القرار الدولي لكن على أن يبقى تحت تفوقها وإدارتها، على غرار سعيها لبناء منظومات إقليمية متعددة الأقطاب، تستند إلى ركائز إستراتيجية إقليمية؛ لتلعب دورها في إدارة منظومات سلم وأمن إقليمي. تنشئ من خلاله الولايات المتحدة دوائر لتوازن المصالح تقوم فيها بعض الدول الإقليمية بدور طليعي في إدارة نظام العلاقات، في إطار أمريكي مهيمن، ونجاح ذلك أو فشله مرتبط برغبة وقدرة القوى الكبرى على امتلاك القوة الشاملة للعب أدوار أكبر دوليا.

قائمة المراجع

- أنور اسماعيل خليل النعيمي. (2021، 07 29). مناهج البحث العلمي: مناهج دراسة العلاقات الدولية أنموذجا. مجلة أبحاث في العلوم التربوية والانسانية والأدب واللغات، صفحة 14.
- سعد عزت. (2023، 12 01). القطبية الثنائية أم المتعددة وتداعياتها الدولية والإقليمية. مجلة شؤون عربية (193)، صفحة 01.
- شوقي عرجون. (2021، 06 01). نظرية توازن القوى في العلاقات الدولية: قراءة في التفرعات النظرية. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 08(03)، صفحة 775.
- عبد النور بن عنتر. (2020، 09 01). القطبية الأحادية للنظام الدولي: أي مكانة للصين؟ (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المحرر) مجلة سياسات عربية (46)، صفحة 100.
- علي الجرباوي، و لورد حبش. (2019، 05 01). النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المحرر) سياسات عربية (38)، صفحة 34.

- علي عودة العقابي. (2010). *العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات*. بغداد: د.د.ن.
- لورد حبش. (01 01, 2021). الهيمنة في العلاقات الدولية: مراجعة للمفهوم في ضوء الحالة الأمريكية. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المحرر) *سياسات عربية* (48)، الصفحات 22-23.
- محمد بلخيرة. (19 يوليو، 2021). *نمطية النظام الدولي الجديد قراءة في جدلية البنية*. (جامعة الشلف، المحرر) *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*، 13 (04)، صفحة 251.
- محمد شعبان أيوب. (04 06, 2019). *الجزيرة نت*. تاريخ الاسترداد 12 08, 2024، من قبل سبعة قرون.. كيف تنبأ ابن خلدون بسقوط الدول: <https://short-link.me/IS6D>
- محمد عبد السلام. (2020). *الجغرافيا السياسية: دراسة نظرية وتطبيقات عالمية*، الجزائر: مكتبة نور. الجزائر: مكتبة نور.
- مروة خليل. (01 01, 2021). مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية. *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، العدد 09، المجلد 05، يناير 2021، ص 79، صفحة 79*.
- مصطفى، م. (01 01, 2021). القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير "دراسة تقويمية". *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية*، 180، (11) 06،.